



عادل العالي

## قبلوا ما شئتم من «أخشوم»

أحد رؤساء التحرير في صحيفة محلية أصاب كُتل الموالاة بمقتل في مقال له سابق، حينما وصف نوابهم بـ«نوابير الوزير» وليس نواب شعب تم انتخابهم لمحاربة الفساد المستشري في البلد، مستدل على ذلك بالاصطفاف الطائفي ودفاعهم المستميت عن الوزير المتورط من «ساسه لكرياسه» ابتداءً بالمخطط السري «بندر جيت» وليس أنتهاً بنضيحة التعداد السكاني، لأن القادم هو أعظم، من دون وعي ولا عقل كما ذكرنا سلفاً من نواب الفرعة، وهذا أثبت فعلاً من خلال استباقهم لنتائج الاستجواب فور انتهاء جلسة الاستجواب يوم الخميس الماضي بتقبيل أنف «خشم» ورأس الوزير متحدين في ذلك النتائج والفضائح التي تمس الوطن الذي حققتها كتلة الوفاق والذي قال عنه سماحة الأمين العام الشيخ علي سلمان أن الاستجواب أوقف من يتغنى بمقولة هذا الوزير فوق النقد لمنصبه أو ذلك فوق المحاسبة لقربه من العائلة الحاكمة، والتي للأسف ركزت عليها صحافتنا الرسمية، حتى وصف الإعلام وصور المشهد بأن الوزير أصاب الاستجواب بمقتل أو أن الوزير خرج منتصراً من مسرحية كيدية لشخص الوزير أصاغتها جمعية الوفاق، وعلى رأسها جهاز الإعلام متمثل في تلفزيونه الحكومي الذي أعطى الوزير المستجوب عطية الله مساحة ليس بقليلة في نشره أخباره «المملة» ويستبعد المستجوبون من ذلك، لأنهم ببساطة كما قال عنهم سماحة الشيخ «هي جوقه واحدة، فيها من يقبل الأنوف وفيها من يعطي الأوامر إلى وزارة الإعلام» فعلى الوزير أن يثبت انتصاره كما يزعم وإعلامه ويقبل دعوة نائب رئيس كتلة الوفاق النائب خليل المرزوق بمنافرة تلفزيونية مباشرة يطلع عليه الرأي العام والإعلام الداخلي الخارجي ليعلم الجميع من هو المنتصر، الحق المتمثلة في كتلة الوفاق، أم الباطل المتمثلة في «المنبرديون»؟! فقبلوا ما شئتم من أخشوم إن نفعتم يوم لا ينفع مالاً ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم. لسعة

من ملامح انتصار الوزير المستجوب عطية الله هو تعطيل 6 جلسات سابقة من أجل إسقاط الاستجواب، من ضمن انتصار الوزير هو إحالة الاستجواب لغرف مغلقة ومنع حضور الصحافة، ومن ضمن ملامح الانتصار عدم استلام الوزير الوثائق التي تدنيه، كما أن تصرفات الوزير أثناء الاستجواب تدل أيضاً على انتصاره.

## عطية الله أم ننتياهو.. هل يخضع لحاكمه شعبية

عباس المرشد



بطريقة علنية اتضحت بعض معالمها في الالتفاف الكبير من قبل نواب الموالاة حول عطية الله. أما الحقيقة الثالثة فتشير إلى الخطة طويلة الأمد التي وضعها التنظيم السري في السيطرة على الدولة ومكوناتها ومواردها ومحاولة توسيع هذه السيطرة لتشمل كل الناس في البحرين. الحقائق الثلاث مجتمعة تؤدي بنا إلى الحقيقة الكبرى التي طالما ذكرت وهي أن البلاء المنصب على كاهل الناس يحتاج إلى جرعات قوية تصب جام غضبها على رموز الفساد. بالتأكيد لن تكون هذه الجرعات في جلس النواب الذي أرتضى لنفسه أن يكون ذليلاً وخاضعاً للزعيم أو أمير التنظيم السري. الجرعة القوية التي من شأنها أن تعيد بعضاً من التوازن هي عقد محاكمة شعبية يحضرها ليف من المحامين يدعون فيها على عطية الله و تتم محاكمته شعبياً تنفض حكم الصحافة المأجورة و حكم القانون الزائف، الجرعة القوية تحتاج إلى احتجاج شعبي يقوده القادة ضد الخلايا البندرية.

moorshd@hotmail.com

## ما هكذا تورد يا سعد الإبل

السيد مجيد المشعل



وتشويه صورته في نظر أبناء الشعب من خلال هذه التصرفات الكريهة. فبدل أن يكون يوم الاستجواب يوم عرس برلماني - كما قال رئيس المجلس - ويوم فخر واعتزاز لجميع النواب، كونه يوم تفعيل لأهم آليات المجلس، أصبح يوم فضيحة للمجلس ويوم اعلان عن افلاس بعض نوابه. ولكن مهما كان المنظر مأساوياً لن يمنع ذلك النواب المخلصين في هذا المجلس من أداء وظيفتهم ومواصلة جهادهم لتفعيل الأدوات البرلمانية في مواجهة الفساد ومحاسبة المفسدين ومراقبة الأداء الحكومي. ومجلس لا يمارس هذا الدور بكل حرية واقتدار لا يستحق البقاء لأنه يفتقر لفلسفة وجوده. ونواب لا يعجبهم ذلك عليهم أن يتركوا المجلس ويكتفوا بمراودة الديوانيات وممارسة هواية تقبيل أخشوم هناك.

الحديثة لكنه لم يقدم إجابة واحدة تتعلق بالمرافعات التسع. فحتى ساعات متأخرة من يوم الخميس كانت هواتف المحررين مشغولة بتلقي التعليمات وطرق الإخراج لأكثر حكم مزور في تاريخ البحرين. لحسن الحظ أن بعض الصحف لم تستجب كلية لهذه الأوامر وحاولت العمل بضمير المهنية في وقت اندفعت الصحف الأخرى في المزايدة على خبر الديوان الملكي. وبعيدا عن سرد وقائع الاستجواب وما آل إليه فإننا أمام عدة حقائق يجب التوقف عندها قبل المضي سريعا في العملية السياسية بصياغتها البندرية. الحقيقة الأولى التي كشف عنها هذا الاستجواب أن حجم الاصطفاف الطائفي أكبر بكثير من حجم الاصطفاف الوطني. فكتل الموالاة التي أرهبت من قبل بمقاعد برلمان 2010 لم تستطع مقاومة هذا الترهيب وكان عليها أن تعلن مسبقا سقوط الاستجواب سلفا. الحقيقة الثانية أن شبكة التنظيم السري التابع لأحمد عطية الله أكبر من المتصور وأن مطالبها أكبر من مسألة ضمان مصالح مادية للمنتفعين. فهذه الشبكة تعمل على تأسيس روح المذلة والعبودية في نفوس أتباعها

العاملون في مجال الصحافة في البحرين وحدهم يعلمون حجم التدخلات التي تفرس عليهم من خارج الصحيفة تارة ومن قبل بعض رؤساء التحرير تارة أخرى. هذه الحقيقة هي ما أثبتته تغطيات صحف يوم الجمعة لجلسة استجواب وزير التآزيم وزعيم التنظيم السري أحمد عطية الله إذ حرصت أغلب الصحف على تضمين عنوانها الأولي بكلمة انتصار عطية الله في الاستجواب وحرصت حرصا أكبر على تسويق صورته وهو يخرج ضاحكا تحوطه جوقه نواب أتوا بفضل سياسته وبمباركة منه شخصيا. إلا أن الأمر لا يعدو أن يكون مزحة أو كذبة أبريل جاءت في نهاية الشهر بدلا من أن تأتي في بدايته كما هو المتعارف، فالوزير المستأسد كان ميركا و عاجزا عن تقديم أجابات مقنعة للمرافعات التسع التي قدمت في حقه وبتعبير أحد نواب تقبيل الأنوف فإن نصف ساعة كافية للرد على مرافعات ثلاث ساعات. في نصف ساعة قدم عطية الله نظريات في قانون التناقض والتضاد متزامنة مع نظريات مبتكرة في العالمية والأرقام والرياضيات

إنه مثل عربي يضرب لمن يضره ولم يحسن القيام به. وقصة اختياري له عنوانا لمقالي هذا، هو أن البرلمان باشر خلال الأسبوع الماضي بعض صلاحياتها الطبيعية من الرقابة والمسائلة باستجواب أحد الوزراء، ومع أن استجواب الوزير المذكور مر بمخاضات صعبة حتى رسى على الصيغة الأخيرة التي مررها المجلس، وبغض النظر عن النواقص الكثيرة والملاحظات العديدة على أسلوب تعاطي المجلس مع استجواب الوزير المذكور، إلا أنه أخيراً مرر هذا الاستجواب وأصبح الاستجواب خيار المجلس وموقفه بما هو مجلس لا بما هو كتلة معينة، وصار من الواجب على جميع النواب - حتى المخالفين للاستجواب - احترام قرار المجلس والتعامل معه باعتباره قرارا للمجلس لا قرارا لكتلة معينة، ولكن - ومع الأسف الشديد - حصل من بعض النواب المخالفين للاستجواب ما